الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية أدرار

مخبر الدراسات الإفريقية

الملتقى الدولي حول الإنسان و الأرض

أ. علي زين العابدين

جامعة أدرار

آليات التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي

في ظل التطور التكنولوجي و الصناعي عبر العالم ازداد حجم التلوث البيئي مما أصبح يشكل خطرا حقيقيا على الأمن الإنساني داخل المعمورة ، حيث أصبحت الحاجة ملحة لتطوير القواعد القانونية المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ عليها،فمشكلات حماية البيئة باتت تفرض نفسها بقوة على الساحة الدولية كي تجد لها مكانا في القانون الدولي و كذا سبلا حقيقية للتعاون في مجال البيئة ، من هنا نتساءل عن مجالات التعاون لدى الهيئات و المنظمات الدولية و الإقليمية المتاحة لحماية الإنسان من التلوث ؟ وماهي الاليات المنتهجة في ذلك ؟.

مفهوم قانون البيئة:

يعتبر قانون البيئة أحد فروع القانون الدولي العام الذي يهتم بحماية البيئة بمختلف جوانبها ، ويمكن اجمال المواضيع التي يهتم بها القانون الدولي البيئي في ما يلي:

. منع تلوث المياه البحرية وتوفير الحماية والاستخدام المعقول لثروات والاحياء البحرية.

. حماية المحيط الجوي من التلوث.

. حماية النباتات والغابات والحيوانات البرية.

. حماية المخلوقات الفريدة.

. حماية البيئة المحيطة من التلوث.

و يمكن تعريف القانون الدولي البيئي على أنه :"مجموعة قواعد ومبادئ القانون الدولي التي تنظم نشاط الدول في مجال منع وتقليل الاضرار المختلفة التي تنتج عن مصادر مختلفة للمحيط البيئي او خارج حدود السيادة ."(1)

الأمن الدولي:

إن الذي يميز الأمن الدولي هو كونه يتحقق في إطار جماعي دولي، كذلك البيئة التي تشكل هذا الإطار لا يمكن المحافظة عليها الا في إطار جماعي يشمل كافة الأطراف التي تعيش في داخل هذا الإطار وبدون هذا الجهد الجماعي لا يمكن ان يتحقق الأمن البيئي الذي يوفر الإطار المناسب المشجع لتحقيق الأمن الدولي و أعلى درجة ممكنة من الأمن الدولي. فتحقيق الأمن الدولي بصورته المطلقة حالة مثالية يصعب تحقيقها في إطار عالمي يمتاز بتضارب الأولويات وتقاطع المصالح.(2)

مفهوم الأمن البيئي :

لا يزال الأمن البيئي هاجس المجتمعات البشرية ، فاستحداث هذا المفهوم من قبل دول الشمال المتقدم مثل الولايات المتحدة، والدول الاسكندنافية كان بفضل التطور التكنولوجي في جميع الأصعدة ، في حين ان العديد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوماً محدداً للأمن البيئي، حيث تحاول دولهم حاليا استحداث مفهوم الأمن البيئي، فالصين مثلا تعتمد الأمن البيئي تحت مظلة حماية البيئة،كذلك الحال مع المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة حيث لم تتبنّ بعد مفهوماً محددا للأمن البيئي، حتى عام 1994 حيث أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إشارة مختصرة في التقرير السنوي حول التطور الإنساني إلى ان مشاكل البيئة التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي وأكد على انه من الصعب المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي،لذلك نجد ان جهود المنظمات الدولية والدول ركزت على وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي حيث وضعت عدة تعريفات أهمها هو الذي عرف الأمن البيئي بأنه متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية او عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال او حوادث او سوء إدارة. غير ان الملاحظ على هذا التعريف انه يهمل حماية البيئة فيما يتعلق بالأجيال القادمة ومستقبل البشرية . (3)

وفي سياق آخر الأمن البيئي يضمن الحماية من نتائج التلوث الطبيعي والصناعي الذي لحق في البيئة جراء الحروب المتواصلة واستخدام مختلف أنواع الأسلحة المحرمة وغير المحرمة والتي ألحقت دمارا بالبيئة الطبيعية،مما أثر سلبا على صحة الإنسان وبيئته.

ولقد انعكس هذا الاهتمام الدولي بحماية البيئة في إصدار العديد من الإعلانات الدولية وإقرار العديد من الاتفاقيات الدولية (العالمية والإقليمية والثنائية) وعقد المؤتمرات الدولية المختلفة المعنية هذا الشأن .

إلا أنه و على ما يبدو في ظل التطور التكنولوجي الحاصل و سياسات التصنيع لدى البلدان المتقدمة زاد الخطر بسبب عدم اتخاذ التدابير الأمنية التي من شأنها أن تضمن الاستغلال السلمي للمواد بعيدا عن المصالح الخاصة لتلك البلدان .

البيئة و الأمن الإنساني :

إن الآثار السلبية للعولمة النيوليبرالية لم تقتصر فحسب على طرح التحدّيات الإجتماعية التي تطال البشرية كالفقر والمجاعة والبطالة، بل تعدّته لتتحمّل المسؤولية الكبرى عن تدمير الطبيعة، وجعل البيئة في خطر. فالدول الصناعية المتقدّمة والشركات المتعددة الجنسية والطبقة الفاسدة الحاكمة في الدول النامية، هي المسبب الرئيس للتدهور البيئي في القرنين العشرين والواحد والعشرين، عصر الثورة الصناعية الثانية والتطور التقني، حيث استغلت الإمكانات التقنية والعلمية الهائلة للإفراط في إستغلال الموارد الطبيعية .وكان لأسلوب التنمية التقليدي الذي يقوم على التنامي السريع لوتيرة الإنتاج في أسرع وقت ممكن إنعكاسات سلبية على البيئة والبشر. ومن أعظم المشكلات البيئيّة ظاهرة الإحتباس الحراري، تآكل طبقة الأوزون، ظاهرة التصحُّر، ظاهرة الإنقراض

الحيواني والنباتي، ، مشكلة النفايات الصناعية المشعّة والكيماويّة وطمرها في باطن الأرض أو قعر المحيطات، تلوث التربة بسبب سوء استخدام الأسمدة والمبيدات، تلوث الهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه البحار والمحيطات والإستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجدِّدة (نفط، فحم حجري، غاز طبيعي)، وقد اتضح ان القضايا البيئية والتنموية التي تواجه العالم هي اعقد بكثير مما كان يعتقد، وان المشكلات البيئية التي كانت تبدو مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد الوطني تحولت فجأة الى أزمات شائكة وتتطلب حلولا عالمية عاجلة وشاملة. وكثرة المؤتمرات الدولية التي عقدت حول البيئة تبين أهمية البيئة في حفظ الأمن والسلم الدوليين: فعلى الصعيد الدولي هناك حوالي (300) اتفاقية وبروتوكول متعدد الأطراف، وعلى الرغم من توقيع هذه الاتفاقيات من قبل العديد من الدول، غير انها لم تتحول بمجملها الى قوانين وطنية فاعلة .

و الذي يلاحظ على هذه المؤتمرات والاتفاقيات الدولية أنها حولت قضايا البيئة المعاصرة الى ميدان جديد للصراع بين الشمال والجنوب أثر بشكل سلبي على الأمن والاستقرار الدوليين. فالجنوب يتهم الشمال انه هو المسؤول عن التدهور البيئي العالمي ويطالبه بتحمل المسؤولية ووضع ضوابط لاستهلاكه المفرط للطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية. في مقابل ذلك، فان الشمال يطالب الجنوب بالحد من التكاثر السكاني الذي يزيد من الضغط على موارد الحياة.

أي أن الخلاف بين الشمال والجنوب حول مشاكل البيئة اخذ بالتركز على استنزاف الموارد، النمو السكاني والفقر، والحروب. حيث أضحت هذه القضايا نقاط توتر بين الشمال والجنوب وبين الشمال– الشمال و أضحت تهدد الأمن والسلم الدوليين.

- استنزاف الموارد
- النمو السكاني
- الحروب على الموارد

مشكلات البيئة :

شهدت الأعوام الأخيرة من القرن العشرين المنصرم تدهورا مخيفا بالبيئة الطبيعية لا يزال مستمرا بشكل يومي متواصل ففي كل يوم جديد من ايام السنة يزداد تلوث الهواء بالغازات السامة، وفي كل يوم يزداد تلوث المياه في المحيطات والبحار والأنهار، وترتفع درجات حرارة الجو، ويزداد الازدحام والتلوث بالضجيج، ويزداد استنزاف الموارد الطبيعية وترتفع معدلات تجريف الغابات وتتسع دائرة التصحر،حيث أن هذه المشكلات البيئية أخذت تفرز تحديات تتعلق باستمرارية الحياة.(4)

الآليات الدولية لحماية البيئة:

شكلت المنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية العامة والمتخصصة الآلية والإطار التنظيمي لتوحيد الجهود الدولية في مجال حماية البيئة والتنسيق بينها ، والواقع انه على الرغم من غموض الكثير من المواثيق المنشئة لبعض هذه المنظمات فيما يتعلق بالأساس القانوني الذي يجيز لها الاضطلاع بوظائف معينة في مجال المحافظة على البيئة وحمايتها والحد من خطورة المشكلات المرتبطة بها ، وقد اضطلعت هذه المنظمات بالدور المذكور عن طريق انشاء اجهزة فرعية خاصة ، وقد كان للأمم المتحدة فضل

السبق في هذا الخصوص فكما هو معلوم كان من بين التوصيات الرئيسية التي انتهى بها مؤتمر ستوكهولم 1972 حول البيئة وهو المؤتمر الذي حضره ممثلون عن جميع أعضاء الامم المتحدة ، تلك التوصية التي اشارت الى وجوب انشاء جهاز دولي يكون تابعا لهذه المنظمة الدولية ويعنى بالشؤون البيئية وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قبول هذه التوصيات وبادرت في ديسمبر من العام نفسه الى انشاء جهاز خاص لهذا الغرض أطلق عليه (برنامج الامم المتحدة للبيئة (PNUE) كما قامت بعض المنظمات الدولية المتخصصة بدورها بتوفير آليات خاصة بقضايا البيئة ويصدق ذلك بشكل ملحوظ على المنظمات الاتية : اليونسكو للأغدية والزراعة ، المنظمة البحرية ، منظمة العمل الدولية . ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بمهمة التنسيق بين أنشطة هذه المنظمات والأجهزة النوعية التي تنشئها تلافيا للازدواج الذي يمكن ان يحدث بينها.

أما على المستوى المنظمات الدولية الاقليمية فتعتبر المنظمات التابعة لدول الاتحاد الاوروبي رائدة في مجال حماية البيئة وتوفير الاطار التنظيمي المناسب لذلك ومن أهم الاجهزة واللجان والمؤتمرات التي انشأتها دول الاتحاد وخولتها سلطات واختصاصات واسعة كاللجنة الفرعية الخاصة بتلوث الهواء ، واللجنة الخاصة بتلوث المياه ولجنة التخطيط الشامل للاقاليم ، واللجنة الخاصة بالاثار والمواقع الطبيعية المميزة ، المؤتمر للمحافظة على الطبيعة ، المؤتمر الاوروبي للسلطات المحلية والاهلية ، المؤتمر الوزاري (الاوروبي) بشأن البيئة ، اللجنة الخاصة بالتنسيق لمشاكل البيئة ، اللجنة الخاصة بالبيئة والصحة .(5)

قصد حماية البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي ووضع حد لاستنزاف الموارد الطبيعية تم وضع أسس في المؤتمرات الدولية التي عقدت لبحث قضايا بيئية مثل مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو البرازيل في شهر يونيه عام 1992م،مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي عقد في برلين الألمانية في الفترة من 28 مارس إلى 7 أبريل 1995م،وقد ناقش المؤتمر الأول فكرة إبرام معاهدة لمواجهة ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض وأخرى لحماية التنوع الحيوي،بينما ناقش الثاني التدابير الواجب اتخاذها لتقليل انبعاث الغازات التي تتسبب في ارتفاع حرارة الأرض بعد عام 2000 إلى مستواها الذي كانت عليه عام1990م،وبالإضافة إلى المؤتمرات الدولية،توجد الآن هيئات عالمية تعنى بشؤون البيئة مثل الهيئة العالمية الفرنسية–السويسرية،هيئة الراين العالمية،برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة،وفي الغرب يوجد اليوم ما يزيد على 120ألف هيئة أو مؤسسة من أصدقاء البيئة،ويوجد في الدول النامية أكثر من200 منظمة غير حكومية،وأصبحت للبيئة أحزاب سياسية خاضت الانتخابات النيابية في دول مثل ألمانيا وبريطانيا،وتوجد الآن شبكة عالمية لمراقبة المناخ تتألف من عشر محطات أساسية في المناطق المصابة بالتلوث تابعة لبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة.

إن هذا الاهتمام والعالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في الدراسات الإستراتيجية بمصطلح أمن البيئة وقد تبنت إدارة الولايات المتحدة هذا المصطلح كجزء من مبادئ الأمن الوطني للولايات المتحدة الأمريكية ويتناول مفهوم الأمن البيئي مسألتين: الأولى هي العوامل البيئية التي تقف خلف النزاعات العنيفة سواء أكانت نزاعات عرقية أم إقليمية والثانية تتمثل في تأثير التدهور البيئي العالمي على رفاهية المجتمعات والتنمية الاقتصادية وتتلخص الفرضية التي انبثق عنها مفهوم أمن البيئة في أن الضغط المتزايد على

نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحملان أخطارًا تهدد صحة الإنسان ورفاهيته لا تقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية.

يتعامل الأمن البيئي مع أخطار تتطور ببطء شديد مقارنة بالأخطار العسكرية لذلك فان المدى الزمني المطلوب لتخطيط سياسات حماية البيئة طويل جداً وكذلك نتائج هذه السياسات لا تظهر إلا في الأجل الطويل فإذا كان من الممكن لسياسة دفاعية تقوم على قوة عسكرية مقتدرة ومسلحة بأسلحة عالية التقنية وجيدة التدريب أن تؤتي ثمارها في فترة محدودة في الحفاظ على أمن وسيادة البلاد تجاه عدوان خارجي،فان السياسيات الرامية إلى إصلاح طبقة الأوزون قد تستغرق حوالي100 عام للحصول على نتائج،وكذلك السياسات الخاصة بإبطاء درجة حرارة الأرض والتي قد تستغرق وقتا أطول من ذلك وهذه الآفاق الزمنية تمثل عقبة كبرى في طريق أولئك الساعين إلى إدخال الأمن البيئي في عملية صنع السياسات العامة.(6)

حماية البيئة في ضوء الاتفاقيات الدولية :

يلاحظ إن الاتفاقيات والوثائق الدولية قد اقرت صراحة بحق الإنسان في البيئة وذلك في إشارات واضحة لا لبس فيها تقرر للإنسان بوصفه كذلك حقا في بيئة سليمة خالية مما يضر به.

ومن اهم النماذج التي تقرر ذلك الاتفاقية الدولية بشان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 والتي جاء بمادتها الثانية عشرة :

تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية و العقلية ، و تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية للوصول إلى تحقيق كلي لهذا الحق ما هو ضروري من أجل :

- **تحسين شتى الجوانب البيئية و الصحية .**
- **الوقاية من الأمراض المعدية و المتفشية و المهنية ومعالجتها وحصرها .**
- **خلق ظروف من شأنها أن تؤمن الخدمات الطبية و العناية الطبية في حال المرض .**

ويبين بكل وضوح وجلاء من هذا النص القانوني الملزم مدى الربط الواضح بين صحة الإنسان والبيئة وإلزام الدول بالعمل على تحسين البيئة على نحو يهيئ للإنسان التمتع باعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية وهو ما يتضمن اعترافا صريحا بحق الإنسان في بيئة سليمة.

أهم خطوات تحقيق الأمن الإنساني و البيئي :

1. ضرورة الحفاظ على البيئية والأنظمة الحيوية الأساسية : نظافة الهواء،نظافة الماء ،المحافظة على العشائر النباتية والحيوانية.
2. ضرورة المحافظة على الغطاء النباتي الأخضر وتنميته وخصوصاً في الأراضي الصحراوية .
3. المحافظة على التنوع الحيوي من خلال المحميات الطبيعية وحدائق النباتات.
4. ضرورة تنمية ثروة البحيرات .
5. ضرورة المحافظة على المراعي وتنميتها والحد من الرعي الجائر والتحطيب.
6. ضرورة سن التشريعات الملزمة التي من شأنها تنظيم عمليات الصيد وكمياته والأوقات المسموح بالصيد فيها والأدوات التي تستخدم في الصيد.
7. ضرورة التنفيذ الجاد لمعاهدة حظر التجارب النووية وحماية للبيئة البحرية من التلوث.
8. ضرورة ترشيد استخدام الطاقة الباطنية (البترول الفحم – الغاز الطبيعي) وتطوير مصادر الطاقة البديلة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.
9. ضرورة التفعيل الجاد و الحقيقي للإتفاقيات الثلاث الرئيسية الدولية حول موضوع البيئة، وهي: اتفاقية تغير المناخ (UNFCCC)، واتفاقية التنوع الحيوي (CBD) واتفاقية مكافحة التصحرUNCCD)
10. ضرورة العودة لجعل الأمم المتحدة من طرف الدول مركزا مهما للتنسيق في مجالات التعاون وحفظ السلم و الأمن الدوليين .

وفي الأخير ما يمكن أن يستخلص مما سبق بأن علاقة الإنسان بالبيئة ترتبط بعديد المجالات الإجتماعية و الاقتصادية والثقافية للإنسان وحتى الصحية إلا أن تحقيق الأمن البيئي مسؤولية مشتركة على عاتق الدول العظمى أولا و التي تنفق في مجالات صناعية واقتصادية متعددة وتتخذ من دول العالم الثالث مقبرة للنفايات المختلفة خاصة النووية منها .

المراجع :

1) صلاح الدين عامر : مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1995.

2) عبد الله محمد أل عيون :نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي و الحديث : دار البشير1985.

3) عبد الهادي محمد العشري: (نحو استراتيجية موحدة للأمن البيئي) مجلة الأمن والحياة:عدد 172، الرياض، 1997.

4) مثنى عبد الرزاق العمر: التلوث البيئي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

5) أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 285: مطابع السياسة، الكويت، 2002

6) راجع تطور مفهوم الأمن في تقارير التنمية البشرية التي اصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، U.N.D.P، نيويورك، 1994

7) بول كندي: الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود : دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1993.

8) جلال أمين: العولمة والتنمية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر،1999.

9) **www. Sana. Org/ reports. 1998**

10)**www. Undp. Org/ for. WssD. 2003**

11) **www. Environmental security study. Outline. 2003**